مجلس النواب المصري

الاتحاد البرلماني العربي

التقرير العام الصادر عن

الدورة الثامنة والعشرين الاستثنائية

للاتحاد البرلماني العربي

الجلسة الطارئة للسيدة والسادة رؤساء المجالس والبرلمانات العربية

القاهرة 21 تموز/ يوليو 2018

التقرير العام الصادر عن

الدورة الثامنة والعشرين الاستثنائية للاتحاد البرلمانيّ العربيّ

الجلسة الطارئة للسيدة والسادة رؤساء المجالس والبرلمات العربية

القاهرة – السبت 21 تموز/ يوليو 2018

بدعوة كريمة من معالي الأستاذ الدكتور علي عبد العال، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس مجلس النواب في جمهورية مصر العربية الشقيقة، واستجابة لطلب معالي السيد مرزوق الغانم رئيس مجلس الأمة الكويتي، احتضنت القاهرة أعمال الدورة الثامنة والعشرين الاستثنائية للاتحاد البرلماني العربي على مستوى رؤساء المجالس والبرلمانات العربية، وذلك يوم السبت الواقع فيه 21 تموز/ يوليو 2018،

شارك في أعمال المؤتمر وفود تمثل الشعب البرلمانية الأعضاء في الاتحاد البرلماني العربي في البلدان الآتية:

1- المملكة الأردنية الهاشمية.
2- دولة الإمارات العربية المتحدة.
3- مملكة البحرين.
4- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
5- المملكة العربية السعودية.
6- جمهورية السودان.
7- جمهورية الصومال.
8- سلطنة عمان.
9- دولة فلسطين.
10- دولة قطر.
11- دولة الكويت.
12- الجمهورية اللبنانية
13- دولة ليبيا.
14- جمهورية مصر العربية.
15- المملكة المغربية.
16- الجمهورية اليمنية.

وشاركت جامعة الدول العربية في أعمال المؤتمر بصفة مراقب .

افتتح المؤتمر بتلاوة آيات بيّنات من الذكر الحكيم، ثم استمع أعضاء المؤتمر والضيوف المشاركون إلى كلمة معالي الدكتور علي عبد العال، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس مجلس النواب في جمهورية مصر العربية، مرحباً بالسيدات والسادة رؤساء المجالس والبرلمانات ورؤساء الوفود وأعضاء الوفود، في هذه الجلسة الاستثنائية المنعقدة بمجلس النواب المصري، موضحاً أن الدعوة إلى عقد هذه الجلسة الاستثنائية تمت بناء على الطلب الذي تقدم به معالي الأخ مرزوق علي الغانم، رئيس مجلس الأمة الكويتي، وذلك لبحث ما جرى فى غزة مؤخراً من مجازر تقوم بها قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق أبناء الشعب الفلسطيني، وكذلك القرار الأحادي الذي اتخذته الإدارة الأمريكية الحالية ونفذته بالفعل، بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس الشريف، واستناداً إلى أحكام المادة الخامسة من ميثاق الاتحاد البرلماني العربي، التي تنص على جواز عقد دورة استثنائية بناء على طلب ثلاثة أعضاء وموافقة أغلبية الأعضاء، وهو ما تحقق بالفعل. وقد اجتمعنا اليوم لبحث هذه التطورات الخطيرة المتعلقة بالقضية الفلسطينية، قضية العرب الأولى.

ثم تحدث سعادة السفير الأستاذ سعيد أبو علي، ممثل أمين عام جامعة الدول العربية، كلمة معالي الأستاذ أحمد أبو الغيط – الأمين العام لجامعة الدول العربية، شكر في بدايتها الاتحاد البرلماني العربي ورئيسه ومجالسه البرلمانية على هذه الدعوة للمشاركة في هذه الجلسة الاستثنائية، التي تنعقد في ظروف استثنائية خطيرة تعصف بالقضية الفلسطينية التي تمثل القضية المركزية للأمة العربية، في سياق ما أقدمت عليه الإدارة الأمريكية بقرارها الباطل وغير القانوني والمرفوض دولياً وعربياً بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارتها إليها، مروراً بالخطوة التالية المتمثلة باستهداف "الأونروا" التي تمثل عنواناً للالتزام الدولي تجاه هذه القضية، الأمر الذي ترك آثار مالية ضخمة، وصولاً إلى موقفها العدائي تجاه السلطة الفلسطينية بوقف المساعدات المالية، في إطار محاولتها تصفية قضايا الوضع النهائي.

وأشار سعادته إلى أن الانحياز الأمريكي الخطير لإسرائيل دفعها إلى التمادي في استخدام القوة وتحدي إرادة المجتمع الدولي والعدوان على حقوق الشعب الفلسطيني وأرضه ومقدساته، باستهداف القدس لعزلها وتهويدها والتصعيد من أنشطته الاستيطانية. واستشهد معاليه بما جرى في الخان الأحمر الذي يقدم نموذجاً لأبشع صور التهجير والاقتلاع والتشريد التي تتبعها إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني، والذي يأتي في سياق ما تمارسه إسرائيل تجاه مسيرات العودة من بطش وعنف وقتل للشعب الفلسطيني. وطالب معاليه، مترحماً على أرواح الشهداء الأبطال، بتحقيق دولي تجاه جرائم إسرائيل وحصارها الجائر المستمر الذي تفرضه على قطاع غزة.

وفي إطار التصدي للقرار الأمريكي بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارتها إليها، **تحدث سعادته** عن إجراءات الجامعة العربية في هذا السياق: إصدار مجلس الجامعة العربية للقرارات على المستوى

الوزاري؛ تأكيد مجلس الجامعة على مستوى القمة في الظهران على رفض قرار الإدارة الأمريكية؛ والمطالبة بإلغاء القرارات المخالفة للشرعية الدولية؛ والتأكيد على رفض هذا القرار المدان وعروبة القدس.

وفي السياق نفسه، **خاطب سعادته الحاضرين** حول الحراك السياسي والدبلوماسي واسع النطاق الذي جرى في إطار جامعة الدول العربية على المستويات العربية والإقليمية والدولية جميعها، ومن خلال المنظمات الإقليمية والدولية، وخاصة الأمم المتحدة والجمعية العامة، لمواجهة الخطوة الأمريكية حول القدس وإبطال أي مفعول سياسي لها وآثارها السياسية على عملية السلام وأمن المنطقة وسلامها، وصولاً إلى صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة حول قرارها برفض أي تغيير في الوضع القانوني للقدس تحت بند "متحدون من أجل السلام". كما تحركت جامعة الدول العربية وبالتنسيق مع الدول العربية كافة لمواجهة الأزمة المالية التي تتعرض لها "الأونروا" التي تكللت بعقد "مؤتمر روما" و"مؤتمر التعهدات" الذي عقد في نيويورك. ومع ذلك مازال الوضع بالغ الخطورة، إذ بدأت "الأونروا" في تقليص بعض برامج الطوارئ خاصة في قطاع غزة والضفة الغربية، ولذلك دعا معاليه إلى إيفاء الدول بالتزاماتها تجاه "الأونروا" للحيلولة دون وقوع آثار سياسية وأمنية خطيرة على المنطقة.

وأشار سعادته إلى أن خيار السلام هو الخيار الاستراتيجي للعرب كما يؤكدون دائماً، في الوقت نفسه الذي يسعون فيه إلى تسوية عادلة لإقامة الدولة الفلسطينية وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية، متطلعاً إلى جهود البرلمانات العربية وتحركاتها التي تتم بمسؤولية عالية مع برلمانات العالم لدعم القضية الفلسطينية، وتعزيز صمود الشعب الفلسطيني وفضح السياسات والممارسات الإسرائيلية.

وفي ختام كلمته، وجّه سعادته التحية إلى الشعب الفلسطيني وقيادته **برئاسة فخامة الرئيس السيد محمود عباس**، والجهود المصرية **بقيادة فخامة الرئيس السيد عبد الفتاح السيسي** لتحقيق المصالحة الفلسطينية وتعزيز الموقف الفلسطيني، لمواجهة التحديات البالغة الخطورة، مؤكداً على أن قضية القدس وفلسطين وإنهاء الاحتلال على رأس جدول أعمالنا وفي طليعة اهتماماتنا، وأن الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس قادمة لا محالة.

وقبل الاستماع إلى مداخلات السادة رؤساء البرلمانات ورؤساء الوفود، عرض معالي الدكتور علي عبد العال، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس مجلس النواب في جمهورية مصر العربية، على السيدات والسادة رؤساء المجالس والبرلمانات ورؤساء الوفود الآلية التي سيتم من خلالها إعداد البيان الختامي الذي سوف يصدر عن الاجتماع.

حيث اقترحت الرئاسة أن يتم تشكيل لجنة صياغة تضم وفد دولة الكويت التي دعت إلى عقد هذا الاجتماع، ووفد جمهورية مصر العربية مضيفة الاجتماع، ووفد دولة فلسطين باعتبارها المعنية بموضوع الاجتماع، بالإضافة إلى الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي، وقد وافق الحضور على الاقتراح الخاص بتشكيل لجنة الصياغة، وقد تم إضافة المملكة العربية السعودية بناء على طلب معالي الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، رئيس مجلس الشورى، وموافقة الحضور.

وبعد أن أعلنت الرئاسة الجليلة تشكيل لجنة صياغة التي تضم كل من دولة الكويت وجمهورية مصر العربية ودولة فلسطين والمملكة العربية السعودية، والأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي، لإعداد مشروع بيان لعرضه على السيدات والسادة رؤساء وأعضاء الشعب البرلمانية لإبداء ملاحظاتهم وآرائهم على مشروع البيان قبل إقراره.

دعت الرئاسة الجليلة إلى الاستماع إلى كلمات السادة رؤساء المجالس والبرلمانات العربية، مرتبة بحسب الترتيب الأبجدي لأسماء الدول، وسيتم البدء بالسادة رؤساء البرلمانات، ثم السادة نواب الرؤساء، ثم السادة رؤساء الوفود.

وجاءت الكلمات على النحو الآتي:

1- ألقى معالي المهندس عاطف الطراونة، رئيس مجلس النواب في المملكة الأردنية الهاشمية كلمة شكر فيها مصر رئيساً وبرلماناً وحكومة وشعباً على حسن الاستقبال وكرم الضيافة. وتحدث فيها عن ما يشهده قطاع غزة من جرائم للاحتلال والتلويح باستخدام المزيد من القوة تجاه أهله الصابرين. موصولاً بالقرار الأمريكي بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس، الأمر الذي يدفع باتجاه اتخاذ موقف ضاغط لوقف آلة الحرب والتطرف الإسرائيلي وسط حالة من الصمت والنكران الدولي لحقوق الشعب الفلسطيني.

وأشاد معاليه بحالة النضال المشرّف الذي يعيشه الشعب الفلسطيني أمام جبروت محتل متغطرس، إذ غدت معادلات العالم أكثر قسوة، فانحاز العالم للمظلوم وللباطل على الحق، في موارية ونكران للاعتراف بالحق الفلسطيني والتعتيم على حقه في العيش حراً كريماً. وتناول معاليه التغيرات التي أصابت القيم الأممية حول حقوق

الإنسان وفضائل العولمة وتقريب الشعوب من بعضها بعضاً، حيث لم تستطع ثورة الاتصالات والمعلومات إنصاف الشعب الفلسطيني، وفشلت في نشر الحقائق أمام احتلال جائر بات يشكل مصدراً للتطرف والإرهاب في المنطقة برمتها. فقد طغى هذا الاحتلال ودمّر وهجّر، مستشهداً معاليه بما يسمى "قانون القومية" الذي أقره الكنيست مؤخراً والذي كرّس يهودية الدولة وألغى حقوق القوميات الأخرى وشرعن الاستيطان.

وأشار معاليه إلى المتغيرات التي لحقت بالقضية الفلسطينية، فلم يتوقف الظلم عند المجازر التي يتم ارتكابها فقط، وإنما تم تعطيل عملية السلام، ومصادرة حقوق الشعب الفلسطيني تباعاً، إذ جاء القرار الأمريكي بالاعتراف بالقدس كعاصمة لدولة الاحتلال ونقل سفارة الولايات المتحدة الأمريكية إليها ضارباً بعرض الحائط حالة الإجماع التي ظهرت من خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وأشاد معاليه برفض الفلسطينيين لهذه الإجراءات، من خلال الانتفاضة المشرّفة، ومجابهة حصار الظلام، والمقاومة بحثاً عن الكرامة، ما يدفع إلى تقديم ما بالوسع لدعم صمودهم. لذلك لا بد من رفض واضح وبشكل متماسك لجميع أشكال التسوية غير العادلة للقضية الفلسطينية، مثلما يتوجب دعم السلطة الفلسطينية في دعم حقوق الشعب الفلسطيني كشاهد على اختلال توازن العدالة الدولية.

وأكد معاليه، أن الأردن ملكاً وشعباً مستمرون في دعم الشعب الفلسطيني واستمرار الجهود المبذولة تجاه أهل غزة من خلال تقديم العلاج عبر المستشفيات التي أقيمت في القطاع بتوجيه من **جلالة الملك عبد الله الثاني**. وأن أي حل لا يقوم على حل الدولتين، وإقامة دولة فلسطين على ترابها الوطني وعاصمتها القدس الشريف، هو حل مرفوض من حيث المبدأ والأساس ولا قيمة له.

واختتم معاليه كلمته بالتأكيد على حماية المقدسات الإسلامية والمسيحية في الحرم القدسي والقدس الشريف، والوقوف بوجه الانتهاكات الإسرائيلية استناداً إلى القانوني الدولي، هو واجب أردني ثابت ينطلق من ثوابت الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية، ولن يتم التخلي عن هذا الواجب. وسينجلي الظلام عن القدس، وسيعلم الظالمون أية جريرةٍ اقترفوها بحق القبلة الأولى مسرى النبي العربي الهاشمي الأمين ومهد المسيح عليهما السلام.

2- تحدث معالي الأستاذ السعيد بوحجة، رئيس المجلس الشعبي الوطني في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، بكلمة، وجه في بدايتها الشكر إلى الاتحاد البرلماني العربي برئاسة الدكتور علي عبد العال على الدعوة إلى هذا الاجتماع، والشكر للسلطات العليا في مصر على التسهيلات والجهود التي قدمتها لتنظيم هذا الاجتماع ونجاحه.

وتحدث معاليه عن أن هذا الاجتماع يأتي ترسيخاً للبعد الشعبي في مسيرة العمل العربي المشترك، وصوغ رؤية موحدة تمثل تطلعات الشعوب العربية حول القضية الفلسطينية التي تعتبر القضية المركزية المحورية للعرب. ولهذه الدورة أهمية خاصة في ظل الظروف الراهنة التي تمر بها القضية الفلسطينية، الأمر الذي يتطلب إسهاماً نوعياً، من خلال إقرار إجراءات وآليات لتعزيز صمود الشعب الفلسطيني التاريخية والموروثة، ونضاله لإقامة دولته المستقلة على أرض فلسطين المباركة.

وأشار معاليه إلى القمع الذي يمارسه الصهاينة بحق الشعب الفلسطيني، الذي أصبح سياسة عدوانية ثابتة لا تحترم المبادئ الأخلاقية الإنسانية ولا قواعد القانون الدولي. وتستدعي هذه التصرفات الوحشية وبشكل عاجل أن تتحمل الأمم المتحدة مسؤولياتها التاريخية والقانونية في حماية الشعب الفلسطيني، تجاه كيان تمادى في ممارسته العنصرية، والتي كان آخرها القانون الذي صوت عليه الكنيست حول الطبيعة اليهودية الحصرية للكيان الصهيوني.

واعتبر معاليه أنّ القرار الأمريكي بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس، تقويضٌ للسلام وتعدٍ صارخ على القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي وتغيير عملي للوضعية التاريخية والقانونية لمدينة القدس، وضرب في العمق لحل الدولتين، أدى إلى فقدان الولايات المتحدة مصداقيتها كراعٍ لعملية السلام، الأمر الذي يوجب على الأمم المتحدة البحث عن آليات بديلة للسلام أكثر عدلاً وإنسانية.

وأكد معاليه على أن القضية الفلسطينية تمثل بعداً روحياً وقيّماً ومبدئياً في السياسة الخارجية للجزائر، وعمقاً وجدانياً للشعب الجزائري. وجزائر الشهداء وفية لقناعاتها التحريرية، وتبقى فلسطين قضيتها المركزية بإجماع أطياف الشعب الجزائري كافة. والموقف الجزائري ثابت دون التدخل في الشؤون الداخلية للفلسطينيين، واستشهد معاليه بما فعله **فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة** عندما كان رئيساً للجمعية العامة للأمم المتحدة (تشرين الثاني/ نوفمبر 1974)، بتمكين **الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات** من اعتلاء منبر الجمعية العامة لأول مرة في التاريخ للدفاع عن الحقوق التاريخية لشعبه. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 1988 احتضنت الجزائر الإعلان عن ميلاد الدولة الفلسطينية. وستبقى الجزائر، اليوم وأبداً، بقيادة **فخامة رئيس الجمهورية المجاهد عبد العزيز بوتفليقة**، داعمة ومساندة للشعب الفلسطيني ومناضلة من أجل إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف، إحقاقاً للحق ومساهمةً في تعزيز الأمن والسلام الدوليين.

وشدّد معاليه أنه يجب علينا "كبرلمانيين" و"ممثلين للشعوب العربية" التعبير قولاً وفعلاً عن التضامن التام مع الشعب الفلسطيني، والاستمرار في دعمه ومساندته. كما يستدعي مصيرنا المشترك المرافعة في كل الأطر الثنائية والمتعددة الأطراف، من أجل حشد الدعم السياسي والبرلماني نصرةً للفلسطينيين وحمايتهم من الهجمة الإسرائيلية. فاللحظة التاريخية التي نعيشها تتطلب رص صفوفهم والمصالحة بينهم تغليباً للمصالح الوطنية للشعب الفلسطيني. وأبدى معاليه الثقة بأن صمود الشعب الفلسطيني ووحدته وتصالح الدول العربية فيما بينها والتضامن

العربي، وجعل القضية الفلسطينية في أعلى سلم الأوليات، سيحقق الطموح الفلسطيني وسيمكن الأمة العربية من دحر مؤامرة القرن التي تحاك ضد فلسطين والأمة العربية. علاوة على أن وحدة الصف العربي وتماسكه سوف يُفشل استراتيجيات الهيمنة والتفكيك ضد الأمة العربية، وفي الوقت نفسه سيكون دافعاً معنوياً للنضال الفلسطيني.

وأشار معاليه إلى اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة مشروع قرار يدعو إلى توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني وإدانة أعمال القتل الإسرائيلية للأبرياء الفلسطينيين، خاصة في قطاع غزة.

وعبّر معاليه عن هذا الاجتماع بأنه ليس وقفة عابرة تقتضيها أحداث الساعة، بل هو تجديد للعهد مع فلسطين، إذ يجب أن تتلاقى مبادراتنا وتتكامل جهودنا على طريق القدس وفلسطين، من أجل تجريد الاحتلال من أي تعاطف دولي قد يظن الحقائق بعكس ما هي في الواقع بين الكيان الغاصب والشعب المغتصبة أرضه وحقوقه. فهذه المعركة تستوجب استخدام جميع الوسائل المتاحة، وفي مقدمتها الوسائل الإعلامية والدبلوماسية، وأن يصل صوتنا إلى كل أنصار الحق والشرعية الأممية في جميع أنحاء العالم وإلى المجموعات الراعية للسلام، من أجل إنصاف الشعب الفلسطيني، وهذا الصوت يجب أن يصل إلى العالم أجمع، في الوقت الراهن الذي يعيش فيه الشعب الفلسطيني تحت الحصار والقصف والعدوان والاغتيال وغيرها من الانتهاكات ضد متظاهرين عُزل في قطاع غزة يطالبون بحقوقهم المشروعة. فمن الذي يتحمل المسؤولية، هل هم المحاصرون المضطهدون المطرودون من أرضهم؟ ألا ينظر العالم إلى هذا الشعب الذي احتلت أرضه واستبيحت مقدساته.

وأشار معاليه، إلى أن فلسطين التي تناضل هي التي تجمعنا، فيجب أن نكون على مستوى الكفاح الفلسطيني البطولي، الذي قدم الشهداء والجرحى، وقدّم التضحيات الجسام.

وفي ختام كلمته، جدد معاليه التضامن مع الشعب الفلسطيني البطل ووجه تحية إكبار لكفاح أبنائه البواسل، مع تمنياته لهذه الدورة الاستثنائية بالنجاح وأن ترقى إلى مستوى طموحات الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس. فالتاريخ يعلمنا أن الاحتلال مهما طال، لن يقود إلى أي نوع من السلام، والحل العادل للقضية الفلسطينية يشكل اللبنة الأساسية لبناء منظومة إقليمية آمنة، تعزز الأمن والسلام العالمي.

3- وبالنسبة إلى كلمة معالي الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، رئيس مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية ، طلب معاليه الاكتفاء بتوزيع الكلمة توفيراً للوقت، حيث عبر في بدايتها عن عميق الشكر والتقدير **لفخامة الرئيس السيد عبد الفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية،** على الجهود التي يبذلها والمبادرات الخيّرة التي قدمها في سبيل خدمة العالم العربي. كما وجه الشكر لمعالي الدكتور علي عبد العال رئيس مجلس النواب في مصر. وأشاد معاليه بجهود الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي في التحضير والإعداد لهذه الدورة الطارئة.

وتضمنت كلمة معاليه عن الاعتداءات التي يمارسها الكيان الإسرائيلي والقتل في قطاع غزة، وإعلان القدس عاصمة لإسرائيل وقرار نقل السفارة الأمريكية إليها، التي مثلت الدوافع وراء عقد هذه الجلسة الطارئة، والذي يعكس استشعاراً مسؤولاً لخطورة الموقف وأهميته، لما تلقاه القضية الفلسطينية من مضامين دينية وسياسية وحضارية واجتماعية، بشكل يتطلب تشكيل موقف عربي موحد وحشد المواقف الدولية للتصدي للانتهاكات التي تتعرض لها تلك القضية. وأشار معاليه إلى أن كافة الشعوب العربية والإسلامية والمحبة للسلام ما زالت متمسكة بالأمل بأن يتم ترجمة التضامن مع الشعب الفلسطيني إلى واقع ملموس يعيشه الفلسطينيون وخاصة المقدسيون، بما يحقق قرارات المجتمع الدولي المستباحة من قبل قوى الاحتلال الإسرائيلية.

وأكدت الكلمة عن توجيه التحية والتقدير للشعب الفلسطيني الشجاع الذي يناضل متمسكاً بأرضه وحقه في العيش الكريم، مدافعاً عن أولى القبلتين ومسرى نبينا محمد صلى الله عليه وسلم بكل الوسائل المشروعة المتاحة.

وأشارت الكلمة إلى تجديد المملكة العربية السعودية التأكيد على مركزية قضية فلسطين بالنسبة إلى الأمة العربية، وعلى الهوية العربية للقدس الشريف، وعلى حق دولة فلسطين في السيادة على كافة الأراضي الفلسطينية عام 1967 بما فيها القدس الشريف، وعلى حتمية انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة بما فيها الجولان العربي السوري المحتل. وفي الوقت نفسه، تؤكد المملكة على التمسك بالسلام كخيار استراتيجي وحل الصراع العربي الإسرائيلي وفق مبادرة السلام العربية التي تبنتها قمة بيروت (2002).

وعبّرت كلمة معاليه عن أهمية القضية الفلسطينية بالنسبة إلى المملكة العربية السعودية في جميع مراحلها، فقد شغلت **القائد المؤسس– المغفور له بإذن الله– جلالة الملك عبد العزيز**، واستحوذت على اهتمامه منذ بداياتها الأولى. وظلت هذه القضية بعد وفاته تشكل هاجساً لأبنائه الملوك البررة، الذين حملوا الأمانة وتبعاتها دون تفريط أو تقصير. فلا يزال **خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز – حفظه الله –** في مقدمة الداعمين للقضية الفلسطينية والمؤمنين بها، كما أكد جلالته في القمة العربية التي عقدت مؤخراً في المملكة والتي تمت تسميتها "قمة القدس"، فقد قال أيده الله: "ليعلم القاصي والداني أن فلسطين وشعبها في وجدان العرب والمسلمين، وإن القضية الفلسطينية هي قضيتنا الأولى وستظل كذلك حتى حصول الشعب الفلسطيني الشقيق على جميع حقوقه المشروعة وعلى رأسها دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية".

وفي ما يتعلق بالقرار الأمريكي بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس، **تضمنت الكلمة** استنكار المملكة العربية السعودية (بوصفها راعية للحرمين الشريفين) وأسفها لهذا القرار. وقد حذرت المملكة مبكراً الإدارة الأمريكية من العواقب الخطيرة لمثل هذه الخطوة، فهذا القرار هو انحياز ضد حقوق الشعب الفلسطيني التي كلفتها القرارات الدولية ذات الصلة وأدت إلى استفزاز مشاعر المسلمين حول العالم. وأشار معاليه، إلى أن هذه الخطوة لن تغير أو تمس بالحقوق الثابتة والمصانة للشعب الفلسطيني في القدس وغيرها من الأراض المحتلة، ولن

تفرض واقعاً جديداً، ولكنها وفي الوقت نفسه، تمثل منعطفاً خطيراً وتراجعاً في جهود عملية السلام، وإخلالاً بالموقف الأمريكي المحايد تجاه مسألة القدس.

وتضمنت كلمة معاليه دعوة المملكة لدعم الشعب الفلسطيني وتمكينه من استعادة حقوقه المشروعة، وإيجاد حل دائم وعادل للقضية الفلسطينية وفقاً للقرارات الدولية ومبادرة السلام العربية، التي تشكل خارطة طريق لحل الصراع بشكل نهائي.

كما أكدت الكلمة عن رفض المملكة للقانون الذي أقره الكنيست مؤخراً المسمى "الدولة القومية للشعب اليهودي"، حيث أنه يتعارض مع القانون والشرعية الدولية ومبادئ حقوق الإنسان السامية، وله دور في تعطيل الجهود الدولية لحل الصراع سلمياً، ويجب على المجتمع الدولي التصدي لهذا القانون أو محاولات إسرائيل تكريس التمييز العنصري ضد الشعب الفلسطيني ومحاولة طمس هويته الوطنية.

واختتمت الكلمة بالتأكيد على أن قضية فلسطين بشكل عام، والقدس بشكل خاص، ليست قضية فلسطينية فحسب، وإنما هي قضية إسلامية وعربية ودولية. لذلك دعا معاليه إلى الاستمرار في الوقوف بحزم ضد الاعتداءات مهما كان نوعها ضد الفلسطينيين أو العبث بتراث الأمة العربية الإسلامية.

4- تحدث معالي البروفسور إبراهيم أحمد عمر، رئيس المجلس الوطني في جمهورية السودان بكلمة وجه في بدايتها الشكر والتقدير إلى كل من معالي الدكتور علي عبد العال، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس مجلس النواب المصري، ومعالي الأستاذ مرزوق علي الغانم، رئيس مجلس الأمة الكويتي، على هذه الدعوة إلى هذا الاجتماع الطارئ، كما وجه الشكر إلى السيد فايز الشوابكة الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي، والعاملين في الأمانة العامة للاتحاد، على ما قدموه لتوفير الأجواء الملائمة لهذا الاجتماع.

وتناول معاليه المرحلة الراهنة الصعبة التي تمر بها القضية الفلسطينية، إذ يستمر الكيان الصهيوني في ارتكاب جرائم القتل والتشريد بحق الشعب الفلسطيني. والأكثر من ذلك أن هناك بوادر مؤامرة لمحاصرة هذه القضية، وزحزحتها عن موقعها في الصدارة التي ظلت تحتلها على المستويين العربي والإسلامي. ويترافق مع هذه الممارسات الصهيونية مواقف وأعمال أمريكية في تحدٍ سافر للقانون والشرعية الدولية، ومن هنا من حق القيادة الفلسطينية اعتبار الإدارة الأمريكية، من خلال قرارها بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس، بأنها أصبحت جزءاً من المشكلة وليست جزءاً من الحل، فهذا القرار يهدر حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة ويقوّض مكانة الأمم المتحدة، كما أنه استفزاز لمشاعر المسلمين والمسيحيين على حد سواء، علاوة على ذلك، فإن قرار الإدارة الأمريكية آنف الذكر باطل قانونياً وليس له أية آثار قانونية وبالتالي ليس ملزماً لأية دولة.

وبيّن معاليه أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تفلح في كسب التأييد الدولي لقرارها رغم ما مارسته من تهديدات، بما يعكس التأييد الدولي الكاسح للقضية الفلسطينية. بما يرتب علينا "كممثلين للشعوب العربية والإسلامية" استغلال هذا التأييد الدولي في مخاطبة منظمات الشعب الأمريكي النيابية والمجتمعية، والطلب منها العمل على كف الظلم غير المبرر الذي تمارسه دولتهم على الشعب الفلسطيني. كما يجب فضح ممارسات دولة الاحتلال الصهيوني وانتهاكاتها الصارخة والتصدي لها.

وتحدث معاليه عن القانون الذي استندت إليه الإدارة الأمريكية في قرارها الأخير حول نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، حيث صدر ذلك القانون في عام 1995. ودعا معاليه البرلمانات العربية إلى التحرك وسط الأصدقاء والمعتدلين في الكونغرس الأمريكي للعمل على إلغاء ذلك القانون المعيب. إذ يبدو أن عملنا وسط المؤسسات الأمريكية الدستورية والمجتمعية والإعلامية ضعيف مقارنة بالعمل الصهيوني في هذا المجال. لذلك دعا معاليه إلى تعديل هذا الموقف العربي ليصبح موقفاً فاعلاً، ووضع برنامج لهذا العمل، والطلب من رجال القانون التحرك في إطار محكمة العدل الدولية وغيرها من الساحات الدولية ضد هذا القرار الأمريكي الجائر.

وفي ختام كلمته، أكد معاليه أن أهل السودان ارتبطوا وجدانياً بفلسطين وبيت المقدس، وأن موقف السودان من دعم القضية الفلسطينية ظل ثابتاً ولم يتغير، فقد قاتل المتطوعون السودانيون إلى جانب أشقائهم العرب في حرب عام 1948، وأصدر البرلمان السوداني قانون مقاطعة إسرائيل (عام 1958، حتى قبل استقلال السودان) الذي يعتبر أشد قوانين المقاطعة في العالم. كما أن قرار الرئيس الأمريكي بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس لقي أشد الاستنكار من أطياف الشعب السوداني كافة. وقد التقى **فخامة رئيس جمهورية السودان المشير عمر حسن البشير** خلال الأسبوع الذي سبق عقد هذه الدورة الاستثنائية **فخامة الرئيس الفلسطيني السيد محمود عباس**، في موسكو، حيث جدد له دعم السودان ومؤازرته للقضية الفلسطينية، وقناعة السودان التامة بأهمية وحدة الفلسطينيين وتماسكهم.

5- تحدث معالي السيد أحمد بن عبد الله بن زيد آل محمود، رئيس مجلس الشورى في دولة قطر، بكلمة وجّه الشكر في بدايتها إلى معالي رئيس الاتحاد البرلماني العربي ومعالي رئيس مجلس الأمة الكويتي على مبادرتهما بعقد هذا الاجتماع، وللأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي على الدعوة وحسن الإعداد له.

وبين معاليه أهمية المرحلة الراهنة في تطور القضية الفلسطينية، حيث تتوالى قوافل الشهداء مع كل هبة مسالمة تخرج للمطالبة بحقوقهم الشرعية والتاريخية واسترداد أرضهم السليبة، ومطالبتهم بحقوقهم التي أكدتها كلّ المواثيق والقوانين الدولية التي تضمن حقهم في إقامة دولتهم المستقلة فوق أرضهم على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشريف.

وأشار معاليه إلى المتغيرات الجارية للقضاء على القضية الفلسطينية: بدءاً باعتبار القدس عاصمة أبدية لإسرائيل؛ ونقل السفارات إليها لإخراجها من أية مفاوضات واتفاقيات لاحقة؛ حصار ظالم على قطاع غزة؛ محاولة إنهاء وإسقاط قضية اللاجئين وعودتهم؛ إقرار البرلمان الإسرائيلي لقانون "القومية" الذي يقوّض ما تبقى من آمال لعملية السلام وحل الدولتين في محاولة لفرض حلول قسرية، لا توفر للفلسطينيين حقهم في العودة إلى أرضهم ولا حقهم في القدس الشرقية عاصمة لدولتهم. والاحتلال الإسرائيلي في هذا الوقت يمارس صنوف القهر بحق الشعب الفلسطيني من عقاب جماعي وحصار اقتصادي وسجن الأطفال والشباب والكهول...

وحيّا معاليه صمود الشعب الفلسطيني البطولي المستمر منذ سبعة عقود، الذي يفرض علينا التضامن والتلاحم معه، ودعا إلى الصبر وعدم اليأس في انتظار النصر وتحقيق السلام على أرض فلسطين وكامل الأراضي العربية المحتلة. إذ يسطر المقدسيون كل يوم سطراً من البطولات في صفحة الجهاد أمام أعتى الأسلحة والتدمير الإسرائيلية، في وقت ماتت فيه الإنسانية في القرن الحادي والعشرين. وإن دولة قطر كانت وما تزال بقيادة **حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدّى**، داعمة لأهل قطاع غزة والضفة الغربية على جميع المستويات، حتى يسترد الشعب الفلسطيني بقيادة **فخامة الرئيس السيد محمود عباس** حقوقه المشروعة، إيماناً بحق العروبة والأخوة ووفاءً بالمسؤولية الأخلاقية بالوقوف مع المظلوم.

وأكد معاليه أن هذا الاجتماع هو لفعل شيء، أو اتخاذ إجراء يدفع الأمل في النفوس، فلن تقوم لنا قائمة ولن يكون لنا دور إذا تخلينا عن التضامن وقيم التعاضد والتعاون وتنسيق الجهود ودعم الذين يدافعون عنهم وعنّا. فالدفاع عن القدس واجب شرعي، والوقوف مع المرابطين دعم لخط الدفاع الأول عن أمتنا. فلم نترك وسيلة إلا وجربناها، ولا جهة إلا وقصدناها، فصدرت القرارات الأممية منذ عام 1947، وتمت سلسلة المفاوضات، كما جربنا التطبيع من قبل بعض الدول، وكانت النتيجة لا شيء للعرب والمسلمين سوى الخلاف حول التعاطي مع القضية الفلسطينية.

وأشار معاليه في ختام كلمته إلى أن الطريق إلى تحقيق الهدف هو التصالح والتضامن بين الفلسطينيين وبين دولنا وبين شعوبنا، لذلك تمنى معاليه من هذا اللقاء أن يعزز من دعم الشعب الفلسطيني، وأن يؤكد على كلّ حقوقه المشروعة وعلى رأسها رفع الحصار الجائر عنه، وحقه في إقامة دولته المستقلة على أرضه وعاصمتها القدس.

6- تحدث معالي الأستاذ مرزوق علي الغانم، رئيس مجلس الأمة في دولة الكويت بكلمة مشيراً في بدايتها إلى أن عقد هذه الجلسة الطارئة للاتحاد تم بناء على طلب مجلس الأمة الكويتي، لبحث تطورات الأوضاع في الأراضي المحتلة واستمرار الغطرسة الإسرائيلية إزاء شعبنا الفلسطيني، على أن الموضوع الفلسطيني هو

طارئ على الدوام، ومستعجل، وحاضر باستمرار. فالقضية الفلسطينية هي أم القضايا وأقدمها وأطولها ولا شيء يؤثر مركزيتها، ومفصليتها، وجوهريتها.

وأكد معاليه، على أن هذا العدو يقابل كل شعارات وعبارات الواقعية والتعقل والتروي ولعب السياسة بالغطرسة وبناء المستوطنات ونقل السفارة إلى القدس، والتمادي في قتل الفلسطينيين والعمل على إذلالهم. وإن استمرار هذه القضية بدون أفق للحل، والانشغال عن المأساة والهدوء العجيب والغريب واللامبالاة عن كل قطرة دم تسقط، هو الأمر الطارئ والمستعجل في هذه القضية. فالقضية الفلسطينية ليست قضيتنا المبدئية وجزء من تاريخنا وإرثنا الثقافي والسياسي فقط، وإنما هي ذات أبعاد جيوسياسية وأمنية لا يجوز إهمالها أو تجاهلها أو غض البصر عنها. لذلك فإن أي حديث حول الانكفاء والتراجع وعدم الإيمان بها، أو بقائها بدون حل، أو تأجيل استحقاقها، أو إدخالها في النسيان، له عواقب وخيمة على دولنا من المحيط إلى الخليج، وينطوي على خطر استراتيجي يمسنا جميعاً.

وذكّر معاليه في هذا السياق بما قاله **سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح**، في قمة التعاون الإسلامي في اسطنبول منذ شهرين في سياق أننا في دائرة استهداف الأخطار الجيوسياسية مثلنا مثل الفلسطينيين: " نقول للعالم أيضاً، أنه عندما نثير هذه التساؤلات فذلك لأننا ندرك أن عواقب ذلك وخيمة، وستقود لبؤر للتوتر، وبيئة حاضنة للعنف والتهديد وعدم الاستقرار".

وأكد معاليه أننا لن ننسى نحن ولا شعوبنا التي نمثلها ولا نريد أن ننسى القضية الفلسطينية كما يحلم هذا الكيان الغاصب وفشل في حلمه، فكل اجتماع وورشة عمل ونشاط وفعالية مهما كانت حول فلسطين مهمة، وعلى هذا العدو أن يدرك أننا متمسكون بقضيتنا إلى النهاية، وصبرنا بلا حدود، وهذه الرسائل يجب أن تصل إليه من اجتماعاتنا وأنشطتنا وفعالياتنا، فسنظل متطلعين إلى أصل القضية مهما حاولوا أن يعلمونا المتغيرات الاستراتيجية، فالاحتلال إلى زاول ودولة فلسطين عاصمتها القدس باقية.

وتحدث معاليه عن ثقة الكويت بجميع الدول العربية دون استثناء، ونعوّل دائماً على العرب بغض النظر عما يقال، مثمناً العطاء الذي قدمته الشعوب العربية لقضية فلسطين، الذي يجب البناء عليه وعدم التقليل منه، والانطلاق منه باعتباره حقيقة واقعة. فما قدمته الشعوب العربية وجدانياً وثقافياً وسياسياً تجاه فلسطين هو إرث كبير يجب عدم التقليل من شأنه. وقد يكون من غير الممكن إحصاء كل شيء قدم في هذا المجال مادياً ومعنوياً كرمى فلسطين والقدس من جميع الشعوب العربية. ومن هذا الإرث والثقة بكل مواطن عربي يتجسد إيماننا بجدوى كل تجمع يتم باسم فلسطين كما هو الحال في هذه الجلسة الطارئة.

وأكد معاليه على إيمانه بالوعد الإلهي الذي يتردد في مسامعه كل يوم في قوله جلّ شأنه:" والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون". فمهما فعل العدو لتغيير الجغرافيا والتاريخ والديموغرافيا كما حدث من

خلال تصويت الكنيست على يهودية ذلك الكيان كعنوان حصري وعنصري، فإن فلسطين ستظل عصية عليهم لأن هناك من يجابه ويجتمع ويفعل ويتفاعل. وأن اجتماع اليوم هو أضعف الإيمان وهو سعي في طريق العمل الذي أمرنا الله به والسعي لتحقيق غايتنا، والذي نرجو أن يستمر وينمو ويكبر.

وفي نهاية كلمته، وجه معاليه الشكر لمعالي الأستاذ الدكتور على عبد العال رئيس الاتحاد البرلماني العربي ورئيس مجلس النواب المصري، كما شكر مصر القلب النابض للأمة العربية على استضافتها لهذه الجلسة الطارئة.

7- تحدث معالي المستشار عقيلة صالح عيسى، رئيس مجلس النواب في دولة ليبيا بكلمة تحدث في بدايتها عن الجرح الذي خلقه اغتصاب فلسطين على المستويين العربي والإسلامي، وأصبحت معه قضية فلسطين تؤرق الساسة والمفكرين، وتسيطر على أحاسيس الليبيين، وأصبح شغلهم الشاغل ترقب يوم تحريرها، وينتظرون عودة أهلها. فقضية فلسطين أصبحت قضية كل مسلم غيور، فالليبيون، وبالرغم من الأحداث التي يمرون بها، لا تزال الأحداث التي تمر بها الدول العربية محكاً تظهر فيه مشاعرهم، حيث رفضوا الوجود اليهودي الذي كان بداية النهاية لوجودهم.

وتحدث معاليه عن القرار الأمريكي بنقل سفارة الولايات المتحدة إلى القدس، على أنه يشكل تعدّياً صارخاً على المشاعر العربية والإسلامية، وعلى حقوق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة على أرضه وعاصمتها القدس، ويضرب بعرض الحائط جهود السلام وله انعكاسات خطيرة على الأمن والاستقرار في المنطقة.

وأشار معاليه إلى التضحيات التي قدمها المجاهدون الليبيون في الميدان، فكانت المعارك التي خاضوها نموذجاً للتضحية والإقدام، وكان أداؤهم القتالي موضع إشادة من قبل القيادة المصرية وجامعة الدول العربية. وإن أحفاد أولئك المجاهدين على استعداد تام للقيام بدورهم تجاه أمتهم والقيام بما قام به الأجداد والآباء.

وفي نهاية كلمته، أسف معاليه لصدور قانون ينص على أن إسرائيل هي الوطن للشعب اليهودي، الذي يعدُّ من أخطر القوانين ويرسخ فكرة الاستيطان ويعطيه الشرعية، وينفي حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ويبث التفرقة في تحقيق الحقوق بين العرب واليهود.

8- تحدث معالي الأستاذ محمد علي الشدادي، نائب رئيس مجلس النواب في الجمهورية اليمنية بكلمة شكر في مستهلّها معالي الدكتور علي عبد العال رئيس الاتحاد البرلماني العربي، على الدعوة إلى هذه

الجلسة الطارئة وكرم الضيافة وحسن الاستقبال، كما وجه الشكر إلى الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي وكافة العاملين على جهودهم في التحضير والإعداد.

وأشار معاليه إلى ما يعانيه الشعب الفلسطيني الصامد منذ نكبة فلسطين من ويلات الاحتلال في ظل عجز عربي وإسلامي وصمت المنظمات الدولية. وأن القرار الأمريكي بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس الشريف جاء تأكيداً للانحياز الأمريكي الذي يقدم الدعم للصهاينة سياسياً ومالياً، فهذا القرار صارخ للحقائق التاريخية وخروج عن القرارات الدولية واستفزاز للشعوب العربية والإسلامية.

وأشار معاليه إلى المجازر التي يرتكبها العدوان الصهيوني بحق الشعب الفلسطيني الذي خرج سلمياً للتنديد بالقرار الأمريكي، والذي أدى إلى سقوط عشرات الشهداء وآلاف الجرحى، والتي تأتي في ظل حالة الانقسام وعدم محاسبة الكيان الصهيوني ومساءلته.

وأكد معاليه على تضامن الشعب اليمني الكامل مع الشعب الفلسطيني ووقوفه مع حقه في إقامة دولته المستقلة على التراب الفلسطيني المستقل وعاصمتها القدس. ودعا سعادته البرلمانات العربية والإسلامية والدولية إلى التحرك لإنقاذ الشعب الفلسطيني ورفض القرار الأمريكي. وناشد سعادته الأمم المتحدة ومجلس الأمن للقيام بواجبهم في حماية الشعب الفلسطيني. ودعا الشعوب العربية والإسلامية والمحبة للسلام إلى التحرك لإنقاذ الشعب الفلسطيني ورفض القرار الأمريكي، والوقوف مع قضية الشعب الفلسطيني العادلة ورفع الحصار عنه، وتمكينه من إقامة دولته المستقلة على أرضه المغتصبة وعودة اللاجئين.

واختتم معاليه كلمته، بالتأكيد على أنه وبالرغم من كل الظروف الصعبة التي يمر بها اليمن حالياً، والأحداث التي تمر بها المنطقة العربية، فإن القضية الفلسطينية ستظل القضية المحورية الأولى، فالاحتلال إلى زوال وإقامة الدولة الفلسطينية هي المآل.

9- تحدث سعادة السيد مروان أحمد أبو غليطة، النائب الأول لرئيس المجلس الوطني الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة، بكلمة شكر في بدايتها معالي الدكتور علي عبد العال رئيس الاتحاد البرلماني العربي، ورئيس مجلس النواب المصري على حسن الاستقبال وكرم الضيافة. وأعرب عن تقديره للتنظيم والإعداد المتميزين لهذا الاجتماع الطارئ، الذي يأتي في مرحلة صعبة على القضية الفلسطينية، يتطلب الأمر معها تضافر الجهود وتوحيد الصفوف بشكل أكثر من أي وقت مضى.

وأشار سعادته إلى أن فلسطين كانت ولاتزال في قلب ووجدان قيادة الإمارات وشعبها منذ تأسيسها على يد **المغفور له – بإذن الله تعالى – الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه.** فهي في صدر أوليات الإمارات وقضيتها المركزية، كما هو الحال بالنسبة إلى أي عربي، وأكد سعادته، على أن موقف الإمارات

تجاه وضعية القدس الشريف ثابت وراسخ، كما أن رفع المعاناة عن الفلسطينيين كان وسيظل نهجاً ثابتاً ومتجذراً في سياساتها الخارجية لقيادتها الرشيدة.

وأشار سعادته – في إطار هذا النهج الثابت – إلى بعض ما قدمته دولة الإمارات في هذا السياق، فقد قدمت الإمارات خلال الفترة 2012- 2017 مبلغ 1068 مليار دولار أمريكي ، وأعلنت خلال قمة "القدس في الظهران" التي عقدت في شهر نيسان/ أبريل الماضي عن حزمتين من المساعدات: الأولى بقيمة 20 مليون دولار أمريكي (مخصصة لدعم الأوقاف الإسلامية في القدس)؛ والثانية بقيمة 50 مليون دولار أمريكي لصالح "الأونروا"، استمراراً لجهود الإمارات في دعم الشعب الفلسطيني وتنفيذ العديد من المشاريع في الأراضي الفلسطينية. حيث تحرص الإمارات على الوفاء بذلك كالتزام سواء من الناحية السياسية أم الناحية المالية.

وأشار سعادته إلى التطورات الأخيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة التي حدثت خلال الأشهر الأخيرة، وما ترتكبه إسرائيل من مجازر واعتداءات بحق الشعب الفلسطيني، مع عجز آليات المجتمع الدولي ومنظماته عن تطبيق القانون الدولي، وتنفيذ التزامات دولة الاحتلال، بما فيها تنفيذ الحماية اللازمة للمدنيين. وفي ظل هذه الظروف، أصبحت عملية التزام إسرائيل واجباً أخلاقياً وإنسانياً يقع كاهله على المجتمع الدولي المحب للسلام، وأصبحت حماية المقدسات جميعها في الأراضي الفلسطينية ضرورة ملحة وعاجلة في ظل تمادي العدوان الإسرائيلي وغياب المحاسبة والمسائلة الدولية. وحذر سعادته من أن استمرار هذه الانتهاكات والممارسات يغذي نار الفتن، ويفاقم من أجواء الكراهية والعنف، ويسهم في نشر ثقافة الإرهاب الذي نسعى إلى محاربته والتخلص منه.

وتحدث سعادته عن البرلمانيين باعتبارهم صوت الشعوب العربية وضمائرها. وهذا يرتب عليهم مسؤولية التأكيد بأن القرارات الأحادية لن تغير من الوضعية القانونية والتاريخية لمدينة القدس باعتبارها واقعة تحت الاحتلال. واستنكار الانتهاكات الإسرائيلية ومخططات طمس القضية والحقوق المشروعة بقوة الاحتلال، كما ترتب هذه المسؤولية، التحذير من التبعات السلبية للانتهاكات الإسرائيلية والتصعيد الخطير.

وأكد سعادته أن شعوبنا ودولنا العربية تدعو إلى السلام ونبذ العنف والتطرف والإرهاب، وتؤمن بضرورة التعايش كركيزة للأمن والاستقرار الإقليمي والعالمي، وهذا لن يتحقق إلا من خلال الانتصار للحق والمبادئ الإنسانية وإعلاء مبادئ القانون والعدلة الدولية. وعلى البرلمانيين مسؤولية دعم جهود دولهم لإيجاد حل دائم وعادل للقضية الفلسطينية، ودعم الدبلوماسية العربية الرسمية في تحقيق ذلك، من خلال تحركات جادة وفعالة على الصعد البرلمانية. ورأى سعادته أهمية وضع خطة تحرك برلماني عربي على جميع الاتجاهات والمستويات. بحيث يتم التنسيق مع البرلمانات والمنظمات البرلمانية الإقليمية والعالمية لتحصين حقوق الشعب الفلسطيني من أي إجراءات محتملة قد تؤثر على الوضعية القانونية والتاريخية لمدينة القدس. مثمناً قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بتوفير الحماية الدولية للفلسطينيين، ووجه سعادته التحية إلى الدول كافة التي ساندت ودعمت هذا القرار وجميع الدول التي دعمت وتدعم القضية الفلسطينية.

وختم سعادته كلمته معبراً عن ثقته بأن البرلمانيين يدركون حجم التحديات التي تواجه العمل العربي المشترك، وأن هذا الاجتماع يمثل تأكيداً جديداً على أولوية القضية الفلسطينية بالنسبة إلى شعوبنا ودولنا. وعلينا "كبرلمانيين" أن نستمد من عزيمة قادتنا وشعوبنا من أجل الدفاع عن قضايانا العادلة وحقوقنا المشروعة، والتي في مقدمتها حق الشعب الفلسطيني في دولته المستقلة على حدود الرابع من حزيران/ يونيو 1967 وفق قرارات الشرعية الدولية.

10– تحدث سعادة السيد جمال محمد فخرو، النائب الأول لرئيس مجلس الشورى في مملكة البحرين ، بكلمة وجه في بدايتها الشكر والتقدير إلى مصر قيادةً وبرلماناً وحكومةً وشعباً، على حسن الاستقبال وكرم الضيافة. كما وجه الشكر إلى معالي الدكتور علي عبد العال رئيس الاتحاد البرلماني العربي ورئيس مجلس النواب المصري على الدعوة إلى هذا الاجتماع. ووجه معاليه الشكر إلى معالي الأستاذ مرزوق علي الغانم رئيس مجلس الأمة الكويتي، على طلبه عقد هذه الاجتماع الطارئ، وإلى الدول التي أيدت ذلك. حيث جاء ذلك في الوقت المناسب لبحث تداعيات الأحداث في غزة وتطورات القضية الفلسطينية في ظل الانتهاكات والجرائم المتواصلة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني ومدينة القدس الشريف، وبحث تداعيات قرار الكنيست الأخير بإصدار ما يعرف بـ "قانون إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي".

وأكد معاليه على أن قضية فلسطين كانت ولا تزال القضية المركزية للأمتين العربية والإسلامية إلى حين إحقاق الحق من خلال قيام الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران/ يونيو 1967 وعاصمتها القدس، وفقاً لمبادرة السلام العربية وحل الدولتين، وعلى أساس قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة. ولكن ما يتم على أرض الواقع من انتهاكات صارخة لدولة الاحتلال، من ضرب مبادرات واتفاقيات السلام بعرض الحائط وغير ذلك من الممارسات، يبيّن أن هذه الدولة تعمل ضمن خطة للنيل من كل ما تم التوافق عليه، من اتفاقية أوسلو، وحل الدولتين، والمبادرة العربية على أساس الأرض مقابل السلام، والقدس تغيرت ملامحها وباتت دولة الاحتلال تتشدق بأنها عاصمتها، يضاف إلى ذلك القانون الذي أقره الكنيست والمسمى: "إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي". بما يؤكد غطرسة دولة الاحتلال وتجاهلها للمجتمع الدولي. حيث جوهر هذا القانون عنصري وتمييزي وينتهك حقوق الإنسان، ويعطي حقاً حصرياً للشعب اليهودي في تقرير المصير في إسرائيل ويشرعن الاستيطان.

وتساءل معاليه، بعد كل ذلك، هل نعترف بعدم نجاح الحلول السلمية السابقة؟ وهل المطلوب إعداد مبادرات جديدة للسلام؟ تحمي حقوق الشعب الفلسطيني وتعيد الحق لهم باعتبارهم هم أصحابه، إلا أنه يبقى السؤال: هل نجد آذاناً صاغية من دولة الاحتلال لأية مبادرة سلام جديدة؟

وحيّا معاليه صمود ونضال الشعب الفلسطيني، حيث تمثل مسيرات العودة نموذجاً لإصرار هذا الشعب الذي لم يتوقف عن تقديم التضحيات. وفي هذا الوقت العصيب، إنّ القيادات الفلسطينية مطالبة بالوحدة وتنحية الخلافات جانباً لمصلحة شعبها لإقامة الدولة الفلسطينية على ترابها وعاصمتها القدس. فقد أثبت التاريخ أنه لا يمكن استرداد الحقوق المغتصبة من قبل أصحابها إلا بتكاتفهم وتعاونهم وتجاوز خلافاتهم. وأبرز معاليه أن قضيتنا العادلة لم تعد على سلم أولويات الإعلام العربي والدولي، الذي بات يتعاطى معها بخجل. ولذلك فإن حكوماتنا مطالبة بإبراز القضية أمام الرأي العام العالمي وإبراز مواقف الأصدقاء الداعمين.

وفي ختام كلمته، أشار معاليه إلى أننا "كبرلمانيين" مطالبون بمضاعفة العمل من أجل تماسك ووحدة أمتنا العربية للمحافظة على مستقبلها ومستقبل الشعب العربي، وعودة الحق إلى أصحابه، وحماية الحق في المقدسات، ومواجهة مخططات قوات الاحتلال لطمس هوية مدينة القدس، والحفاظ على أرضنا والتأكيد على موقفنا الثابت في دعم ومساندة الشعب الفلسطيني. ومن هنا، **قدّم معاليه** دعوة مملكة البحرين إلى:

1- توفير الحماية الدولية اللازمة لحماية الشعب الفلسطيني في ظل المستجدات، وتوفير الضغط السياسي المطلوب لتنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي صدر في شهر حزيران/ يونيو الماضي، والذي يدين قتل المتظاهرين الفلسطينيين على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي، وتوفير حماية دولية للفلسطينيين في أرضهم المحتلة.
2- دعم جهود عمل لجنة "دعم صمود الشعب الفلسطيني" المنبثقة عن الاتحاد البرلماني العربي.
3- مواصلة تقديم المساعدات والإغاثة للشعب الفلسطيني، وتشجيع الحكومات والدول على مضاعفة دعمها المادي والغذائي والعلاجي للشعب الفلسطيني، وبالأخص تعويض منظمة "الأونروا" عما فقدته نتيجة توقف الدعم الأمريكي.
4- شجب واستنكار الاستخدام المفرط للقوة من جانب قوات الاحتلال الإسرائيلي، في مواجهة المسيرات السلمية التي تخرج للمطالبة بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.
5- إعلان الرفض الكامل لقانون الكنيست الإسرائيلي المسمى "قانون إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي"، ودعوة المنظمات الدولية والدول الشقيقة والصديقة كافة إلى رفضه، كونه يتعارض مع كلّ الأعراف والقوانين الدولية، والعمل على معاقبة دولة الاحتلال الإسرائيلي.

11- تحدث سعادة المهندس محمد بن أبو بكر بن سالم الغساني، نائب رئيس مجلس الشورى في سلطنة عمان، بكلمة وجه في بدايتها الشكر لرئيس الاتحاد البرلماني العربي معالي الدكتور علي عبد العال على الدعوة إلى هذا الاجتماع الطارئ، كما وجه خالص الشكر والتقدير إلى مصر قيادةً وبرلماناً وحكومةً وشعباً، على حسن الاستقبال والترحيب، وكذلك للأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي ومجلس النواب المصري على حسن الإعداد والتنظيم.

وأشار سعادته إلى التطور المتسارع والمتلاحق للأحداث على الساحة الدولية، وجزء منها يقع على العالم العربي، حيث يتم متابعة وترقب بقلق شديد ما يتعرض له جزء من الأمة العربية، بلد العروبة، فلسطين الأبية. فقضية الشعب الفلسطيني هي قضية الأمة الأولى، تعاني من انعكاس هذه التحولات، فتأزمت حوادثها وتعقدت حلولها، وساءت أحوالها من تزايد عدد اللاجئين وانتهاك الحرم القدسي الشريف والانتهاكات الإسرائيلية المتكررة وغير ذلك من الاعتداءات. وما زاد الأمر تعقيداً، قرار الإدارة الأمريكية باعتبار القدس عاصمة لإسرائيل ونقل مقر السفارة الأمريكية إليها.

وتحدث سعادته عن مأساة الشعب الفلسطيني وما يلاقيه على أيد الغدر الصهيونية باعتبارها أكبر مأساة إنسانية ألمت بالأمة العربية، فنحن نراقب ذلك من بعيد، دون أن يكون هناك جديد في وضع قضيتنا وشعبها العربي الأبي. فما قام به الفلسطينيون من مسيرات العودة هو ملحمة أخرى في تاريخ المقاومة، وتشكل فصلاً جديداً في مسار المقاومة الشعبية السلمية ومطالبها المشروعة.

وأكد سعادته على الموقف الدائم تجاه الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة كاملة السيادة على حدود الرابع من حزيران/ يونيو 1967 وعاصمتها القدس الشريف. وإدانة جميع جرائم الاحتلال بحق الشعب الفلسطيني والتي كان آخرها المذابح على حدود غزة في مسيرات العودة، والتي راح ضحيتها أكثر من 120 شهيداً و13 ألف جريح.

وأشاد سعادته بمواقف الدول العربية والإسلامية والدول المحبة للسلام كافة في المحافل الدولية في دعم ومساندة الشعب الفلسطيني، في مواجهته المحتل المجرم ومخططاته لتصفية القضية الفلسطينية، فلن يرحم التاريخ ولا الأجيال القادمة من تآمر عليها، وباعها، أو تقاعس عن عدم نضال شعبها. ودعا سعادته المجتمع الدولي إلى الضغط على الاحتلال الصهيوني لإنهاء الحصار البري والبحري والجوي المفروض على قطاع غزة وإلى فتح المعابر.

وعرض سعادته للمبادئ التي تمتاز بها شعوب المنطقة العربية، كالتفاهم والتعايش السلمي والحفاظ على النسيج الاجتماعي...، حيث لا يمكن الحفاظ عليها بدون تحقيق مبدأ أهم وأسمى ألا وهو السلام. ولن يتحقق ذلك إلا من خلال دعم سياسة الحوار البّناء وتقريب وجهات النظر بين جميع الأطراف وإيجاد الحلول السلمية. من هنا، دعا الجميع إلى تغليب لغة الحوار واعتمادها، كسبيل لتحقيق الحلول السياسية الناجحة في المنطقة العربية، ونبذ العنف والكراهية والتطرف وصولاً إلى التآخي والاستقرار.

وفي ختام كلمته، دعا سعادته إلى تضامن الأمة العربية وتعاضدها، بأن لا نسمح للخلافات والانقسامات أن تطغى على مصالحها العليا وأهدافها النبيلة، وهذا يتطلب الترفع عن كل ما يفرّق والتركيز على كل ما يجمع ويقوي الروابط. سائلاً الله تعالى أن يحقق هذا الاجتماع ما تتطلع إليه الأمة العربية من تكاتف الجهود وتوحيد الرؤى خدمةً لمصالحها.

12- تحدث سعادة الأستاذ محمد صبيح، أمين السر في المجلس الوطني الفلسطيني بكلمة وجه في بدايتها الشكر والتقدير باسم المجلس الوطني الفلسطيني وباسم رئيسه **معالي الأستاذ سليم الزعنون** (الذي حال عارض صحي دون حضوره هذا الاجتماع)، على الدعوة إلى حضور هذا الاجتماع وإلى معالي الأستاذ مرزوق علي الغانم رئيس مجلس الأمة الكويتي. كما وجه الشكر إلى مصر وإلى مجلس النواب المصري لتنظيم هذا الاجتماع على أرضها، وقدّم التهنئة للشعب المصري بمناسبة حلول ذكرى ثورة 23 تموز/ يوليو.

وتحدث سعادته عن قرار الرئيس الأمريكي الذي اتخذه في 2017/1/26 باعتبار القدس عاصمة للشعب اليهودي، ونقل سفارة بلاده إليها، حيث واجه هذا القرار رفضاً دولياً، كونه يشكل خطراً على المنطقة ومعادياً للقانون والقرارات الدولية ذات الصلة، ويتناقض مع تعهدات الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، حيث أخرج الولايات المتحدة نفسها كراعٍ لعلمية السلام. ولم تكتفِ إدارة الرئيس الأمريكي بذلك، بل اتخذت قرارات غير مفهومة تجاه الشعب الفلسطيني وقيادته فيما يخص بعثة فلسطين في واشنطن، أو الضغط على الدول لتحذو حذو الإدارة الأمريكية الأمر الذي لقي قبولاً محدوداً.

وأشار سعادته إلى أن القرار الأمريكي تم استغلاله من قبل إسرائيل التي اعتبرته ضوءاً أخضراً من أجل المزيد من الانتهاكات وممارسات التهويد بحق مدينة القدس والتطهير العرقي ضد أهلها، كما زادت من ضغطها على المقدسات الإسلامية والمسيحية خاصة المسجد الأقصى المبارك، مستشهداً سعادته بما يفعله المستوطنون برعاية حكومية وأمنية إسرائيلية؛ وبالحفريات أسفل المسجد الأقصى؛ وحول ما يجري في الخان الأحمر.

وتناول سعادته ما يتعرض له قطاع غزة من حروب وعدوان وحشي وحصار جائر تمارسه إسرائيل، حيث جوبهت المسيرات والاحتجاجات والتجمعات السلمية بمنتهى القسوة من قبل الاحتلال الإسرائيلي الذي لم يتوان عن استخدام الحديد والنار ضد أهل قطاع غزة، وسقط العديد من الجرحى والشهداء نتيجة لذلك.

واستغرب سعادته خطوة الولايات المتحدة تجاه "الأونروا"، وذلك في اتساق مع ما ينادي به رئيس حكومة إسرائيل لتصفية هذه المنظمة الإغاثية، وفق مشروعه لتصفية القضية الفلسطينية. وفي إطار الغرابة والاستهجان نفسه، أشار سعادته إلى القانون العنصري الأخير للكنيست أو ما يعرف بقانون "القومية اليهودية" والذي يفتح الباب واسعاً لتنكر الحقوق لأصحاب الأرض الأصليين وأصحاب الديانات وينشر البغضاء والتطرف والإرهاب ضد أصحاب الديانات الأخرى، ويؤسس لحروب دينية. مشيراً سعادته إلى أنه على المجتمع الدولي توفير حماية دولية للشعب الفلسطيني، وأن إسرائيل تتحمل المسؤولية الكاملة ولا بدّ من مساءلتها، حيث أصبح واضحاً أنها دولة شاذة خارجة عن القانون. أضف إلى ذلك السياسة العدوانية التي تتبعها إسرائيل، ما تتخذه من إجراءات ضد الأسرى الأبطال خلال جميع مراحل الاعتقال والأسر، وما تتخذه ضد أسرهم، معتقدةً أنها تضغط على الشعب الفلسطيني من خلال هذه الممارسات. والأمر المؤسف أن هذه الممارسات تلقى القبول والمساندة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي ما يتعلق بالمصالحة الفلسطينية، أكد سعادته على أن **الرئيس الفلسطيني فخامة السيد محمود عباس** والقيادة الفلسطينية سيبذلون أقصى ما يستطيعون لنجاح هذه المصالحة، ووجه الشكر والتقدير للشعب المصري والقيادة المصرية على ما تبذله من جهود عظيمة لإنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة الفلسطينية.

وتحدث سعادته عن سعي الشعب الفلسطيني إلى إقامة دولته المستقلة على حدود الرابع من حزيران/ يونيو 1967، والذي يتطلع مساندة البرلمانات والشعوب العربية، بما يتطلبه من دعم سياسي والتحرك على كل الساحات والمؤسسات الدولية والعلاقات الثنائية، وتنفيذ قرارات القمم العربية، وخاصة المالية منها بدعم القدس الشريف ومواطنيها والأسرى الفلسطينيين وأسرهم. علاوة على دعم القيادة الفلسطينية والرئيس أبو مازن حيث يتعرضون للتهديد المباشر.

وأشار سعادته إلى أن إسرائيل تعتمد في احتلالها وإرهابها على أربعة محاور، هي:

1- جيش الاحتلال الإسرائيلي الذي يمارس الإرهاب بكل معانيه.
2- محاكم عسكرية فاشية سيئة السمعة.
3- الكنيست الإسرائيلي الذي يمارس الإرهاب من خلال القوانين العنصرية التي تنتهك القوانين والقرارات الدولية.
4- الإدارة الأمريكية التي تمنح الحماية والمظلة لهذا الاحتلال.

وفي ختام كلمته، أشار سعادته إلى تيقنه من أن أمة مثل أمتنا العظيمة ستخرج من هذا المخطط الخبيث والغادر الذي يستهدف تفكيكها وزرع الفرقة بين شعوبها. ولا يرضى الشعب الفلسطيني بغير فلسطين وطناً له، فلا توطين ولا وطن بديل.

13- كما تحدث سعادة محمد والزين ، نائب رئيس مجلس النواب في المملكة المغربية بكلمة قدّم في بدايتها تحيات معالي الأستاذ الدكتور الحبيب المالكي، رئيس المجلس، الرئيس السابق للاتحاد البرلماني العربي، ووجه الشكر لمجلس النواب المصري ورئيسه الدكتور علي عبد العال على حسن الاستقبال وكرم الضيافة على استضافة هذه الدورة الاستثنائية للاتحاد البرلماني العربي، حول تطورات القضية الفلسطينية والأحداث في قطاع غزة وقرار نقل السفارة الأمريكية إلى القدس. مشيداً بما قدمته مصر دفاعاً عن القضية الفلسطينية.

وأشار سعادته إلى أن حضور المغرب هذه الدورة يأتي من باب الالتزام الوطني والعربي والإسلامي تجاه فلسطين، ومن الأفق الذي رسمه **جلالة الملك محمد السادس** من موقعه كرئيس للجنة القدس المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي. وكذلك من أفق التلاحم الوطني في المغرب الذي يعتبر القضية الفلسطينية قضية وطنية بامتياز، يلتف حولها كافة أطياف الشعب المغربي وعلى كافة المستويات وفي مقدمتها مجلس النواب، الذي بذل كل الجهود على الساحتين العربية والإسلامية والمستويين الإفريقي والمتوسطي. وقدّم مسؤوليات قيادية على رأس

المنظمات البرلمانية خاصة منها رئاسة معالي الأستاذ الحبيب المالكي، رئيس مجلس النواب المغربي، الدورة السابقة للاتحاد البرلماني العربي، وعمل بكل جهد في مرحلة عرفت فيها فلسطين الكثير من اللحظات القاسية والتحديات الكبيرة، فالقضية الفلسطينية تشكل انشغالاً رئيسياً لمجلس النواب المغربي، وشأناً وطنياً له الأولوية في واجهة العمل البرلماني.

وتحدث سعادته عن المعطيات التاريخية والقانونية والحقوقية ومحددات الشرعية الدولية للشعب الفلسطيني، الذي يشكل جزءاً لا يتجزأ من الثقافة السياسية والنضالية العربية. ونحن "كبرلمانيين" نمثل شرعية ديمقراطية وشعبية للتعبير عن الإرادة الحرة للشعوب العربية. لذلك من حقنا التعبير عن الضمير العربي الحي، وعن الحق الأخلاقي والتاريخي لهذه الأمة، وأن نفكر معاً لإيجاد صيغ موحدة للخروج من التعثر الراهن في مواجهة الغطرسة الإسرائيلية، والاتفاق على كلمة سواء، وتقديم بعض وسائل المواجهة الملموسة، فلا يمكن الوقوف كمتفرجين، وتحمّل مظاهر العجز، والقبول بالاندفاع الإسرائيلي الأهوج. أملاً بالتفكير في منطلقات استراتيجية عمل برلمانية عربية تعبّر فعلياً عن الغضب العربي، وعن المسؤولية التاريخية التي يجب تحملها.

وفي ختام كلامه، جدد سعادته الشكر لمصر قيادةً وبرلماناً وحكومةً وشعباً، واعتبر أن تحقيق ما نصبو إليه يتطلب توحيد الصف العربي، وجمع الكلمة العربية، ووحدة المكونات الفلسطينية، وتوفير سبل الدعم المادي للأشقاء الفلسطينيين الذين يواجهون أشد أنواع الاستعمار الاستيطاني في العصر الحديث.

14 – ألقى سعادة النائب سعيد محمد محمود، عضو مجلس الشعب في جمهورية الصومال، كلمة باسم مجلس الشعب الصومالي أعرب فيها عن تقديره للاتحاد ورئاسته، وأهمية الموضوع المطروح على جدول الأعمال، وضرورة تكاتف كافة الجهود من أجل مناصرة الشعب الفلسطيني في استعادة حقوقه ووضع حد لممارسات الاحتلال الإسرائيلي من قتل وتنكيل وانتهاك لأبسط حقوق الإنسان. وهذا يستلزم مساندةً عربية لدى المحافل الدولية، ودعم الشعب الفلسطيني في الصمود والتصدي لسلطات الاحتلال.

15– ألقى معالي الدكتور ميشال موسى ، عضو مجلس النواب في الجمهورية اللبنانية بكلمة نيابة عن دولة الأستاذ نبيه بري، رئيس المجلس أكد في بدايتها **"أن لا شيء يتقدم على فلسطين والقدس، وأن أي حلّ سياسي للوقائع المتصلة بالشرق الأوسط سوف يكون مستحيلاً إذا لم يتحقق الحل العادل والشامل للقضية الفلسطينية".**

واستعرض الانتهاكات الإسرائيلية الممنهجة والاعتداءات منذ العام 1967 لتهويد القدس، محذراً من "أن إسرائيل وفي اللحظة السياسية التي تناسبها لن تتوانى عن تفجير المسجد الأقصى المبارك طالما أن النظام العربي يكتفي بالكلام والرفض والإدانة".

ودعا إلى تشكيل لجنة تضع بتصرف رئاسة الاتحاد كل ما يتصل بالقوانين العنصرية الإسرائيلية والعلم والخبر بإجراءاتها، والى طرح خطط لإقرارها في مؤتمر الاتحاد ورفعها إلى القمة العربية.

وأكد "أن الفيتو الأميركي المتواصل ونقل السفارة الأميركية إلى القدس شكل إعلان تخلّ عن دور أميركي في عملية صنع السلام العادل والشامل، بل إعلان عن صفقة العصر المتضمنة تجاهل الأماني الوطنية للشعب الفلسطيني".

ودعا دولة الرئيس نبيه بري الاتحاد البرلماني العربي إلى "دعم الاتصالات والمباحثات والجهود المصرية لإعادة توحيد الفصائل الفلسطينية".

كما دعا إلى " تعليق مختلف أنواع العلاقات العربية–الأميركية الرسمية رداً على نقل السفارة الأميركية إلى القدس، و إلى مقاطعة بضائع الدول التي قدمت وتقدم على نقل سفاراتها إلى القدس. وإلى إطلاق حملة ديبلوماسية لشرح الأخطار التي ستترتب على نقل السفارات إلى القدس المحتلة".

ودعا أيضاً إلى "إشهار الاعتراف بدولة فلسطين ودعوة دول العالم إلى إقامة علاقات دبلوماسية مع السلطة الوطنية الفلسطينية، وإلى سحب الاعتراف العربي بإسرائيل ووقف جميع مظاهر التطبيع معها".

وفي ختام كلمته، **دعا** إلى "إنشاء صندوق برلماني مالي برقم حساب معروف وخاضع للاتحاد البرلماني العربي يخصص لدعم المؤسسات البرلمانية الفلسطينية (المجلسين التشريعي والوطني) ولدعم صمود الشعب الفلسطيني ومؤسساته يمول من الاقتطاع من رواتب البرلمانيين والإدارات البرلمانية العربية بنسب يحددها هذا الاجتماع".

16– تحدث سعادة الأستاذ سعد الجمال، رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب المصري، رئيس الوفد بكلمة رحب في بدايتها بالحاضرين في مجلس النواب المصري حصن الديمقراطية وقلعة الحرية على أرض مصر العروبة، مصر السلام والأمان.

وأكد سعادته على أن القضية الفلسطينية كانت وستظل جوهر النزاع العربي الإسرائيلي، والقدس الشريف والمسجد الأقصى **مسرى سيدنا رسول الله محمد صلوات الله عليه وسلامه ومنطلق معراجه،** هي جوهر القضية الفلسطينية.

واعتبر سعادته أن القدس عربية وفق معطيات التاريخ والجغرافيا والديموغرافيا منذ ما قبل الإسلام، وخلال الإسلام، حيث فتحها المسلمون الأوائل ودخلها الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه وتسلم

مفاتيحها، واستعادها بعد ذلك الناصر صلاح الدين. وهذا ما أقرت به وأكدت عليه جميع القوانين الدولية والمعاهدات وقرارات الأمم المتحدة ومنظماتها.

واعتبر سعادته على أن القدر لا بد وأن يستجيب لإرادة الأمة العربية بشعوبها وبرلماناتها التي أجمعت على أن القدس الشريف هي العاصمة الأبدية لفلسطين، حتى لو اعترفت بغير ذلك أمريكا وبعض من سار مسارها. فالقدس تلقى القدر نفسه من القداسة والاهتمام بالنسبة إلى المسيحيين كما هو الحال بالنسبة إلى المسلمين، فهي مهد المسيحية ومولد السيد المسيح عليه السلام، وبالرغم من هذه القداسة تُنتهك على الدوام من قبل جنود الاحتلال الإسرائيلي وشعبه. وتجلت تلك الانتهاكات في القانون الأخير الذي صدر عن الكنيست الإسرائيلي خلال الشهر الجاري، الذي كرّس التمييز والفصل العنصري من خلال ما يعرف "بقانون الدولة القومية للشعب اليهودي"، مخالفاً وبشكل صريح مبادئ القانون الدولي وحقوق الإنسان ومحاولاً سرقة الهوية الفلسطينية.

وأكد سعادته على ما قدمته الأمة العربية من مبادرات للسلام من خلال جامعة الدول العربية ومؤتمراتها، استناداً إلى مبدأ الأرض مقابل السلام. وبذلت كل الجهود الحثيثة على المستوى الدولي والإقليمي للوصول إلى حل الدولتين وتحقيق السلام العادل الذي يضمن حقوق الشعب الفلسطيني. إلا أن إسرائيل قابلت كل ذلك بالتعنت والمماطلة والمراوغة. وهنا، يكمن السؤال الرئيسي، متى وكيف ستعود القدس عروبتها عاصمة لفلسطين ويحصل الشعب الفلسطيني على حقوقه المشروعة على دولته المستقلة؟ ولتحقيق ذلك لا بد من توحيد صفوف الأمة العربية واستعادتها لمكانتها وقوتها وأمجادها الغابرة.

وفي ختام كلمته، ثمّن سعادته دور الاتحاد البرلماني العربي وما بذله من جهود للدفاع عن القضية الفلسطينية عموماً والقدس خصوصاً، على المستويين الدولي والإقليمي، من خلال التحرك باتجاه البرلمانات الأوروبية واللاتينية وغيرها ومناشدة الدول عدم نقل سفارتها إلى القدس والإشادة بمن رفض ذلك، وتشجيعهم على مناصرة القضية الفلسطينية. ونحن كبرلمانات عربية، يجب علينا أن ندعم ونساهم بقوة خطة الاتحاد البرلماني العربي في إطار التكامل بين عمل المنظمات والبرلمانات العربية في هذا الشأن. والله جلّ شأنه سيكلل هذه الجهود العربية والإسلامية بالتوفيق والنجاح، وهو نعم المولى ونعم النصير.

هذا وقد كانت لجنة الصياغة قد اجتمعت خلال فترة إلقاء السادة رؤساء المجالس والبرلمانات ورؤساء الوفود كلماتهم برئاسة سعادة الأستاذ سعد الجمال، رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب المصري، و أعدت مشروع البيان الختامي الذي عرض على المؤتمر في جلسته الختامية وتمت الموافقة عليه بعد إضافة التعديلات التي قدمها بعض السادة رؤساء المجالس والبرلمانات ورؤساء الوفود.

وقد صدر عن هذه الدورة البيان الآتي:

1- **يدين** المجتمعون الممارسات الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني الأعزل وخاصة ما يجري في القدس وقطاع غزة وبقية المدن الفلسطينية، من قتل وتدمير وهدم واعتقال بغير وجه حق. ويعتبر المجتمعون هذه الممارسات موجّهة ضد الإنسانية جمعاء، لا ضد الشعب الفلسطيني وحدَه.

2- **يستنكر** المجتمعون سياسة ضم الأراضي الفلسطينية من قِبل الاحتلال الإسرائيلي، وإقامة المستوطنات الصهيونية عليها، وتهجير الفلسطينيين القسري، ومنعهم من البناء، في سياسة واضحة لرسم خرائط جديدة بحكم الديموغرافيا المستجدّة، ضاربين بعرض الحائط كل الاتفاقيات السابقة مع السلطة الفلسطينية في سياسة توسعية مُمنهجة.

3- **يرفض** المجتمعون قرار الإدارة الأمريكية الاعتراف بالقدس عاصمة لكيان الاحتلال الإسرائيلي، ونقل السفارة إليها، ويعتبرونه خرقاً، وتدميراً لعملية السلام وللاتفاقيات جميعها، سواء مع الفلسطينيين أم المعاهدات الدولية والقرارات الأممية ذات الصّلة.

4- **أبدى** المجتمعون استنكارهم ورفضهم إزاء استهتار المجتمع الدولي بالقدس، وشددوا على استمرار الدعم للقضية الفلسطينية، وتوجيه العلماء المسلمين للتواجد بباحات الأقصى الشريف لملء الفراغ، وهو يعتبر رفض فعلي للممارسات الصهيونية ودعم خيار المقاومة، والاكتفاء بالتنديد أو الرفض الكلامي الذي لم يغيّر شيئاً على أرض الواقع، ما جعل الإدارة الأمريكية تمضي بتنفيذ قرارها غير آبهة بكل ذلك.

5- **يؤكّد** المجتمعون أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعد راعياً حقيقياً للسلام، وغدت طرفاً يدعم العدوان على الحق والعدل والسلام، وهذا يتناقض مع موقف الإدارة المعلن كراعٍ حياديّ لعملية السلام في الشرق الأوسط، مما أفقدها المصداقية، والحيادية والشفافية والسعي الحقيقي الدؤوب لإحلال السلام في الشرق الأوسط وإنصاف الشعب الفلسطيني في إقامة دولته ونيله الحرّيّة والاستقلال التام.

6- **ضرورة** إيجاد إطار دولي جديد لرعاية عملية السلام في الشرق الأوسط يؤدي إلى حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية.

7- **يستنكر** المجتمعون استخدام الإدارة الأمريكية حق النقض الفيتو في مجلس الأمن بوجه إيقاف قرار الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة إليها، إمعاناً منها في الانحياز إلى الباطل ضد الحق، وكذلك إسقاطها لمشروع قرار توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني الذي أقرَّتْه الجمعية العامة للأمم المتحدة.

8- **يطالب** المجتمعون الجمعية العامة للأمم المتحدة باتخاذ الإجراءات اللازمة والكفيلة بتفعيل قراراتها على أرض الواقع، وإلزام الجميع بالتقيد بها وتنفيذها بمن فيهم الإدارة الأمريكية وكيان الاحتلال الإسرائيلي.

9- **يؤكّد** المجتمعون أن العرب جميعهم دعاة سلامٍ عادل وشاملٍ، يضمن حقوق الشعب الفلسطيني والدول العربية التي ما زال جزء من أراضيها محتلاً، شريطة أن يكون هذا السلام مصان الكرامة والهيبة ولا يفرّط بحقوقهم.

10- **يدعو** المجتمعون الشعوب، والبرلمانات، والحكومات العربية، إلى زيادة الدعم للشعب الفلسطيني لتمكينه من الصمود في أرضه مدافعاً عن حقوقه ومقدساته.

11- **أكد** المجتمعون على دعمهم للقيادة الفلسطينية وعلى رأسها الرئيس الفلسطيني محمود عباس في مواجهة التحديات والمخططات الخطيرة التي تستهدف القيادة والقضية الفلسطينية.

12- **يدين** المجتمعون ما قامت به حكومة الاحتلال الإسرائيلي من مصادرة وسرقة المخصصات المالية الخاصة بأسر الشهداء، والأسرى وأسرهم، واستقطاعها من عائدات الضرائب الفلسطينية، وضرورة إعادتها.

13- **يدعو** المجتمعون الدول العربية إلى نبذ خلافاتها، وأن يعمدوا إلى حلّها ضمن البيت العربي الواحد، وعدم تدويلها وإبعاد التدخلات الأجنبية التي لم تجلب إلا الخراب والفرقة للشعب العربي، وأنّ اللجوء إلى الحل الداخلي يؤكّد احترام الحكومات لشعوبها من الخليج إلى المحيط.

14- **يؤكّد** المجتمعون أن الشعوب العربية كانت وما زالت، تطمح إلى بناء وحدة عربية، تراعي مصالح الجميع وتخدم تطلّعاتهم ومستقبلهم، ليُعاد إلى الأمة مجدها وتألّقها في قيادة سفينة الحضارة، وأن تصنع المستقبل للبشرية مع الدول الأخرى.

15- **يرفض** المجتمعون إقرار الكنيست لكيان الاحتلال الإسرائيلي القانون المسمى (الدولة القومية للشعب اليهودي)، وأن هذا القانون يتعارض مع أحكام القانون الدولي ومبادئ الشرعية الدولية، والمبادئ السامية لحقوق الإنسان، ومن شأنه تعطيل الجهود الدولية الرامية إلى إيجاد حل سلمي عادل للقضية الفلسطينية.

16- **يرفض** المجتمعون ما تتعرض له وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين (UNRWA) من تقليص للمستحقات المالية، والتي تهدف إلى إنهاء الخدمات التي تقدمها الوكالة للاجئين الفلسطينين.

17- **يشيد** المجتمعون بدور الدول العربية في المحافل والمنظمات الدولية، الداعم للقضية الفلسطينية، وخاصة ما تم مؤخراً من حشد للمواقف الدولية في مجلس الأمن وكذلك في الاتحاد البرلماني الدولي، والجمعية العامة للأمم

المتحدة، وما قامت به دولة الكويت ممثلة عن المجموعة العربية في مجلس الأمن، وكذلك الإشادة بدور ودعم الدول الصديقة في هذا الخصوص.

18- **يشيد** المجتمعون بالدور الذي تقوم به جمهورية مصر العربية في موضوع تحقيق المصالحة الفلسطينية، واستمرار فتح معبر رفح.

19- **يشيد** المجتمعون بالدور الذي تقوم به المملكة العربية السعودية تجاه القضية الفلسطينية بصفتها رئيسة القمة العربية الحالية، ومخرجات مؤتمر القدس وإعلان الظهران، والدعم المالي للقدس، ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين.

20- **أكد** المجتمعون على دور المملكة الأردنية الهاشمية، والوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس الشريف.

21- **يشيد** المجتمعون بالدور المحوري والريادي الذي يلعبه صاحب الجلالة محمد السادس ملك المغرب، رئيس لجنة القدس.

22- **التأكيد** على كافة القرارات السابقة الصادرة عن مؤتمرات الاتحاد الخاصة بالقضية الفلسطينية، والتقدم بإدراج بند طارئ باسم المجموعة العربية أثناء اجتماع الجمعية رقم 139 للاتحاد البرلماني الدولي، المنوي عقدها في جنيف في شهر تشرين الأول/ أكتوبر 2018، حول مجمل الأوضاع والانتهاكات الإسرائيلية في فلسطين المحتلة من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي.

23- **قرر** المجتمعون إدراج القضية الفلسطينية في جميع مؤتمرات واجتماعات الاتحاد البرلماني العربي.

حرر في القاهرة، في 21 تموز/ يوليو 2018

وفي نهاية المؤتمر قرر المجتمعون توجيه برقية شكر وامتنان **لفخامة السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية، تعبيراً عن التقدير والامتنان لدور مصر قيادةً وبرلماناً، واحتضان مصر لأعمال الدورة الاستثنائية.**

فخامة السيد الرئيس عبدالفتاح السيسي

رئيس جمهورية مصر العربية الشقيقة

تحية طيبة وبعد،

نحن رؤساء مجالس وبرلمانات وأعضاء الوفود البرلمانية المشاركة في الدورة الاستثنائية للسيدة والسادة رؤساء المجالس والبرلمانات العربية الأعضاء في الاتحاد البرلماني العربي، إذ اجتمعنا اليوم في بلدنا الثاني مصر في جلسة طارئة لمناقشة التطورات الأخيرة في القضية الفلسطينية، فإننا نتوجه بخالص الشكر والتقدير والامتنان لشخصكم الكريم، على حسن رعايتكم وعنايتكم للجلسة الطارئة للسادة رؤساء المجالس والبرلمانات العربية، وقد وجدنا جميعاً من الرعاية والاهتمام، مايجعلنا جميعاً نشعر وكأننا لم نغادر أوطاننا، وما ذلك بغريب أو مستغرب، فمصر دائماً هي الوطن الثاني لجميع الشعوب العربية، وهي دوماً الحاضنة لكل تجمع عربي يهدف إلى رفع شأن أبناء الأمة العربية الخالدة.

وندعو الله جلت قدرته أن يبقي مصر العروبة كما كانت على الدوام، هي الملجأ والملاذ للعرب كافة، وأن يُحقق في عهد حكم سيادتكم الأمن والاستقرار، ليس في ربوع مصر الشقيقة وحدها، وإنما في كافة أرجاء الوطن العربي الكبير.

داعين المولى عز وجل أن يكلأكم بعين رعايته، ويحقق لبلدكم الشقيق المزيد من التقدم والازدهار.

وتفضلوا فخامتكم بقبول وافر الاحترام والتقدير؛

القاهرة: 21 تموز/ يوليو 2018